

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

نظرة عامة

شهد عام 2014 تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية بالتراجع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط وخاصة خلال الربع الأخير من العام الذي سجلت فيه أسعار النفط انخفاضاً بلغت نسبته حوالي 27 بالمائة. وذلك بالإضافة الى اثر التوسع في الإنفاق الاستثماري العام وتبني بعض الدول العربية عدد من المشروعات الضخمة في مجالات البنية التحتية. كما تأثرت موازين مدفوعات الدول العربية غير النفطية سلباً بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي وخاصة في دول منطقة اليورو، الشريك التجاري الأبرز. كمحصلة للتطورات المذكورة، أسفرت تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي عن تراجع الفائض الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية من مستوى 115.1 مليار دولار خلال عام 2013 ليقصر على نحو 5.9 مليار دولار في عام 2014.

على صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة بنسبة طفيفة بلغت 0.7 في المائة في عام 2014 ليصل إلى حوالي 206.8 مليار دولار. ويُعزى ارتفاع المديونية الخارجية العربية إلى لجوء عدة دول عربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي الذي ما زال ضمن مستويات مرتفعة. أما خدمة الدين العام الخارجي، فقد ازدادت بنسبة 26.6 في المائة لتبلغ حوالي 19.3 مليار دولار.

فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد تراجع نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 22.7 في المائة في عام 2013 إلى 21.7 في المائة في عام 2014 نتيجة تجاوز النمو في الناتج المحلي الإجمالي النمو في المديونية الخارجية. أما مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة فقد بقي دون تغيير حيث حافظ على نسبة 5.9 في المائة.

فيما يتعلق بالتطورات على صعيد أسعار صرف العملات العربية، فقد انعكست التطورات في أسعار الصرف العالمية على أسعار صرف العملات العربية، خاصة على ضوء المكاسب التي حققها الدولار خلال العام نتيجة تحسن مستويات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بباقي الاقتصادات المتقدمة الأخرى، وكذلك نتيجة تباين موقف السياسة النقدية ما بين الأسواق المتقدمة. أدت التطورات السابق الإشارة إليها في أسواق الصرف العالمية إلى دعم قيمة العملات العربية المرتبط بأسعار صرفها بالدولار مقابل اليورو وعدد من العملات الرئيسية الأخرى. وفيما يتعلق

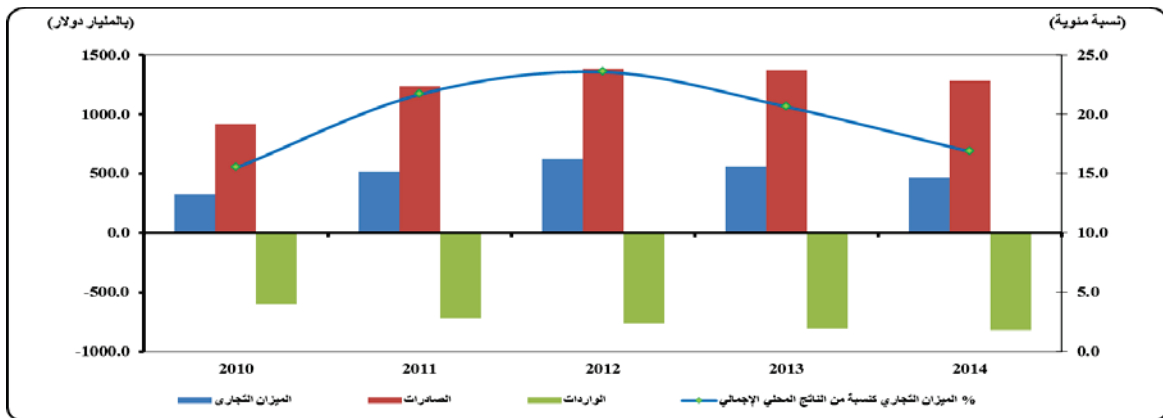
بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو الحر)، فقد شهدت قيمة معظمها تراجعاً مقابل كل من اليورو والدولار. سجل الجنيه السوداني أكبر معدل تراجع امام العملتين المشار إليهما خلال العام بما يعكس الضغوط التي تشهدها أسواق الصرف في السودان منذ انفصال الجنوب والتي نتج عنها فقدان جانباً هاماً من المصادر الرئيسية من العملات الأجنبية.

موازين المدفوعات

الموازين التجارية

تراجع فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة 17.1 في المائة ليستقر عند مستوى 464.5 مليار دولار خلال عام 2014 مقارنة مع مستوى بلغ حوالي 560.6 مليار دولار خلال عام 2013. ويعزى ذلك للانخفاض الملموس المسجل في الفائض التجاري لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط، وارتفاع العجز المحقق لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط. فقد انخفضت حصيلة الصادرات السلعية العربية الاجمالية خلال عام 2014 بنحو 6.2 في المائة لتستقر عند مستوى 1283.3 مليار دولار مقارنة مع مستوى بلغ 1368.1 مليار دولار خلال العام المقابل، نتيجة للتراجع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط وخاصة خلال الربع الاخير من عام 2014 والذي شهد انخفاضاً بلغت نسبته حوالي 27 بالمائة. بينما ارتفعت الواردات السلعية العربية الإجمالية بنسبة طفيفة بلغت نحو 1.4 في المائة لتبلغ حوالي 818.7 مليار دولار خلال عام 2014 مقابل حوالي 807.5 مليار دولار محققة خلال العام السابق. وكمحصلة للتطورات المذكورة فقد انخفضت نسبة الفائض في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 16.8 في المائة خلال عام 2014 مقارنة مع 20.6 في المائة في عام 2013، الملحقان (1/9- أ) و(2/9) والشكل (1).

الشكل (1): تطور رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2014-2010)

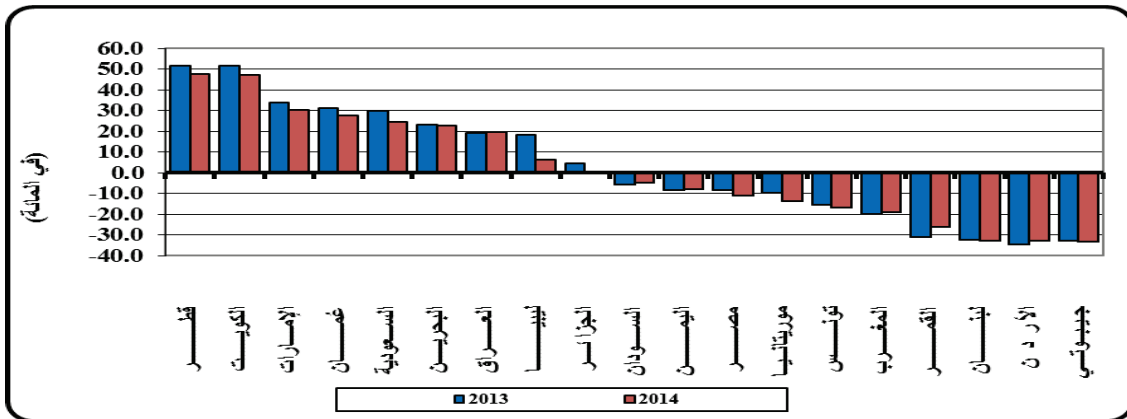


*بيانات أولية

المصدر: الملحق (1/9) "أ" و(2/9).

وفيما يخص تطور أرصدة الميزان التجاري على مستوى الدول العربية، انخفض الفائض المسجل لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية⁽¹⁾ بمعدل 11.6 في المائة ليحقق مستوى 519.2 مليار دولار في عام 2014 مقارنة مع 587.3 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. ويرجع ذلك لتراجع قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة بنسبة 4.4 في المائة لتستقر عند مستوى 1037.2 مليار دولار نتيجة لتراجع اسعار النفط العالمية. هذا في حين، ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 4.2 في المائة لتصل الى نحو 518.1 مليار دولار خلال عام 2014 مقارنة مع 497.4 مليار دولار خلال عام 2013، وجاء ذلك نظرا لتوسع الإنفاق الاستثماري العام في هذه الدول وتبني دول المجموعة عدد من المشروعات الضخمة في البنية التحتية، وذلك على الرغم من تراجع الأسعار العالمية للمواد الخام والسلع الغذائية. وقد شهدت دول المجموعة تراجعاً في نسبة فائض الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2014، مقارنة بالعام السابق، لتحقق نسب تراوحت بين 22.8 في المائة بالبحرين و 47.5 في المائة في قطر، الشكل (2).

الشكل (2): نسب رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2014-2013)



المصدر: الملحق (2/9).

وبالنسبة لمجموعة الدول العربية الاخرى المصدرة للنفط⁽²⁾، فقد سجل فائض الميزان التجاري لهذه المجموعة خلال عام 2014 تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته حوالي 31.5 في المائة ليبلغ نحو 37.9 مليار دولار مقارنة مع مستوى بلغ 55.3 مليار دولار خلال عام 2013. وجاء ذلك كمحصلة لانخفاض الصادرات السلعية بنحو 16.8 في المائة لتصل الى 164 مليار دولار خلال عام 2014 مقارنة مع 197.2 مليار دولار خلال عام 2012، نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للنفط والظروف الداخلية التي تشهدها بعض دول المجموعة والتي أدت إلى تراجع ملحوظ في مستويات الانتاج النفطي. وفي جانب الواردات فقد انخفضت قيمتها بنسبة بلغت حوالي 11.1 في المائة لتصل الى حوالي 126.2 مليار دولار

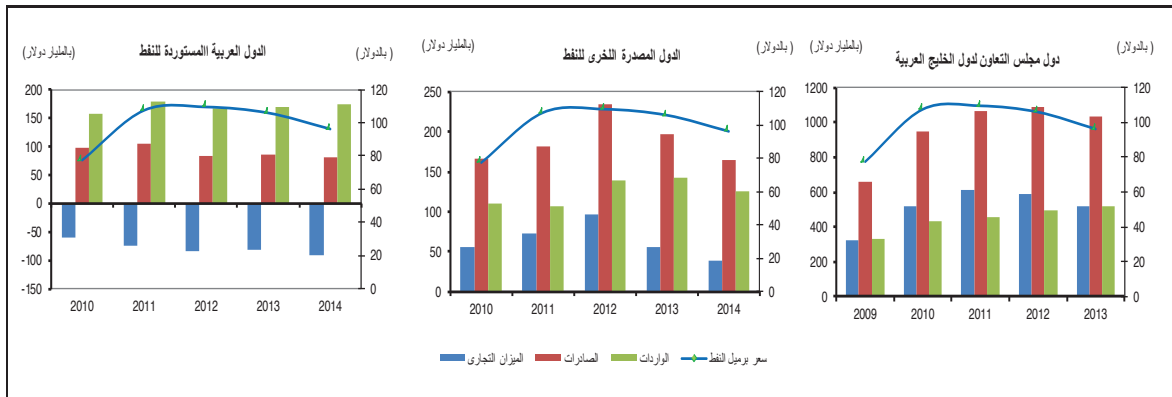
(1) تتضمن كل من الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت.

(2) تتضمن كل من الجزائر والعراق وليبيا واليمن.

مقابل نحو 141.9 مليار دولار محققة خلال عام 2013. وعلى مستوى الدول فرادى، فقد حققت معظم دول المجموعة خلال عام 2014 انخفاضاً في نسبة فائض الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نحو 0.3 في المائة بالجزائر و6.2 في المائة في ليبيا و 8 في المائة باليمن، في حين ارتفعت في العراق لتصل الى نحو 19.7 بالمائة.

وعلى صعيد الدول العربية المستوردة للنفط⁽³⁾، اتسع العجز في الميزان التجاري لهذه المجموعة من الدول بشكل ملحوظ بلغ نحو 12.8 في المائة ليسجل حوالي 92.5 مليار دولار. فقد تراجعت الصادرات الاجمالية لهذه المجموعة من الدول بنحو 4.9 بالمائة خلال عام 2014 لتستقر عند حوالي 82 مليار دولار مقابل حوالي 86.2 مليار دولار خلال عام 2013. ويرجع ذلك لاستمرار تداعيات الاحداث التي تشهدها بعض دول المجموعة وتأثيرها على دول الجوار، الامر الذي ادى الى تراجع تنافسية صادراتها نتيجة لارتفاع تكلفة الشحن والنقل والتأمين. كما تأثرت صادرات هذه المجموعة بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي وخاصة في دول منطقة اليورو والتي تعتبر من اهم الشركاء التجاريين لبعض دول المجموعة. أما الواردات الخاصة بهذه المجموعة، فقد ارتفعت بنحو 3.7 بالمائة لتصل الى حوالي 174.5 مليار دولار خلال عام 2014 مقارنة مع مستوى بلغ 168.2 محقق خلال العام السابق. على الرغم من التراجع الذي شهدته الاسعار العالمية للنفط والغذاء والمواد الخام خلال عام 2014، الا ان تبني بعض دول المجموعة عدد من المشروعات القومية العملاقة قد اثر على الواردات من السلع الرأسمالية. ومن العوامل الاخرى التي ادت الى زيادة واردات هذه المجموعة هو تأثير ارتفاع عدد النازحين من دول الجوار، التي تشهد تطورات داخلية، على الواردات من السلع الغذائية لتلك الدول المستقبلية لهؤلاء النازحين. فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري لكل من مصر وتونس ولبنان والاردن والمغرب وموريتانيا وجيبوتي ليسجل نسب من الناتج المحلي الاجمالي تراوحت بين 33 بالمائة و 10.8 بالمائة. بينما تراجع العجز في كل من السودان والقمر ليسجل حوالي 4.7 في المائة و 25.9 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لكل منهما على الترتيب، الشكل (3).

الشكل (3): تطور الموازين التجارية للدول العربية الأخرى حسب المجموعات (2014-2010)



المصدر: الملاحق (8/5)، (1/9)، (1/9 "أ")

(3) تتضمن كل من الاردن وتونس وجيبوتي والسودان و سورية (لا تتوفر لها بيانات) والقمر ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا.

موازين الخدمات والدخل والتحويلات

ارتفع العجز المحقق في ميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة خلال عام 2014 بنسبه بلغت حوالي 8.6 في المائة ليصل الى نحو 191.4 مليار دولار مقارنة مع 176.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2013. ويرجع ذلك الى ارتفاع المدفوعات الخدمية الناتج عن زيادة تكاليف الشحن والنقل والتأمين، لزيادة قيمة الواردات السلعية. وذلك على الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته الإيرادات السياحية خلال عام 2014 في بعض الدول التي شهدت بعض الهدوء والاستقرار في الظروف الداخلية، الملحق (1/9 "أ").

وعلى صعيد تطورات ميزان الخدمات والدخل على مستوى الدول فرادى، فقد ارتفع عجز موازين الخدمات والدخل بالنسبة لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2014 بنحو 16.2 في المائة ليبلغ حوالي 171.2 مليار دولار مقارنة مع 147.3 مليار دولار محققة خلال العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع المدفوعات الخاصة بتكاليف الشحن والنقل والتأمين، بالإضافة الى زيادة مستويات المدفوعات في بند السياحة بالخارج لمواطني تلك المجموعة من الدول. وتجدر الإشارة الى أن بعض دول المجموعة قد استفادت من تداعي الاحداث في بعض الدول السياحية الرئيسية في المنطقة، حيث شهد عام 2014 ارتفاع المتحصلات المتعلقة ببند السياحة من جراء الاهتمام والتطور الملحوظ الذي شهده قطاع السياحة بتلك الدول في السنوات الماضية. وقد شهدت دول المجموعة خلال عام 2014 ارتفاعاً في عجز ميزان الخدمات والدخل باستثناء عُمان التي تراجع فيها العجز.

وفيما يتعلق بالدول العربية الاخرى المصدرة للنفط، فقد تراجع العجز المحقق في ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2014 بنحو 17.2 بالمائة ليصل الى حوالي 28 مليار دولار مقابل عجز بلغ نحو 33.8 مليار دولار خلال عام 2013. ويعزى ذلك الى تأثير الظروف الداخلية التي تمر بها بعض دول تلك المجموعة وتأثيرها على كافة مكونات الميزان الخدمي. هذا بالإضافة الى تأثير تداعيات تلك الاحداث على تراجع مستويات الانتاج النفطي ومن ثم انخفاض مدفوعات دخل الاستثمار في تلك الدول التي تشهد هذه الظروف غير المواتية. وقد شهدت جميع دول تلك المجموعة تراجعاً في العجز المحقق في ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2014 بنسب بلغت 25.9 في المائة بالجزائر، و 24.9 بالمائة في ليبيا، و 5.7 في المائة بالعراق، و 5.4 في المائة باليمن.

وبالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فقد شهدت تلك المجموعة من الدول خلال عام 2014 ارتفاعاً ملحوظاً في فائض ميزان الخدمات والدخل بنسبة بلغت نحو 60.7 في المائة ليصل الى حوالي 7.7 مليار دولار مقارنة مع مستوى 4.8 مليار دولار تم تحقيقه خلال عام 2013. ويعزى ذلك بصفة اساسية لارتفاع الفائض المسجل في ميزان الخدمات والدخل في كل من الاردن بنسبة 48.7 في المائة ليصل الى 2.1 مليار دولار، والمغرب بنسبة 21 بالمائة ليبلغ حوالي 4.6 مليار دولار نتيجة لارتفاع المتحصلات من كل من النقل والسياحة في كل منهما خلال عام 2014. وقد اسهم التحسن النسبي في المتحصلات السياحية في تحول العجز المسجل في تونس الى فائض بلغ حوالي 321.2 مليون دولار. بينما تراجع العجز بميزان الخدمات والدخل في مصر بمعدل 50.3 في المائة ليستقر عند حوالي 2.6 مليار

دولار بسبب التحسن النسبي الذي شهدته قطاع السياحة بعد الاستقرار الكبير في الأوضاع الذي شهدته البلاد خلال عام 2014. كما تراجع العجز في كل من السودان بنحو 21.2 بالمائة، بسبب تراجع مدفوعات دخل الاستثمار، و موريتانيا بمعدل 14.1 في المائة ليبلغ حوالي 873.5 مليون دولار. في حين سجلت لبنان تراجعاً في الفائض بلغ حوالي 28.5 في المائة ليصل الى نحو 6.4 مليار دولار خلال عام 2014.

وبخصوص التحويلات الجارية والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها، فقد ارتفع العجز المسجل في الدول العربية كمجموعة بصورة طفيفة خلال عام 2014، حيث بلغت نسبة الارتفاع حوالي 0.4 في المائة ليصل الى 55.5 مليار دولار. وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع إجمالي العجز الذي حققته الدول المصدرة الرئيسية للنفط كمجموعة بقيمة قدرها 9.6 مليار دولار، بما يمثل 9.7 في المائة، ليصل الى 108.2 مليار دولار، والذي قابله ارتفاع إجمالي الفائض في بقية الدول العربية بقيمة بلغت 9.4 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 21.7 في المائة ليصل إلى نحو 52.7 مليار دولار، الملحق (1/9 "ب").

وعلى مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فقد سجلت جميع دول المجموعة خلال عام 2014 ارتفاعاً في عجز صافي التحويلات الجارية. ويعزى ارتفاع العجز في معظم تلك الدول الى ارتفاع تحويلات العاملين الى الخارج نتيجة لاستمرار هذه الدول في تعزيز مستويات الانفاق الحكومي على عدد من مشروعات البنية الأساسية لحفز النمو الاقتصادي وما صاحبه من جلب للمزيد من العمالة، الامر الذي ادى الى ارتفاع مستوى التحويلات. فقد ارتفع العجز في كل من الكويت خلال عام 2014 بنسبة 23.7 في المائة ليبلغ حوالي 21.4 مليار دولار، وقطر بنسبة 12.2 بالمائة ليصل الى 17.1 مليار دولار. كما ارتفع العجز في كل من البحرين والسعودية والامارات وعمان بنسب تراوحت بين 0.7 في المائة و9.2 في المائة.

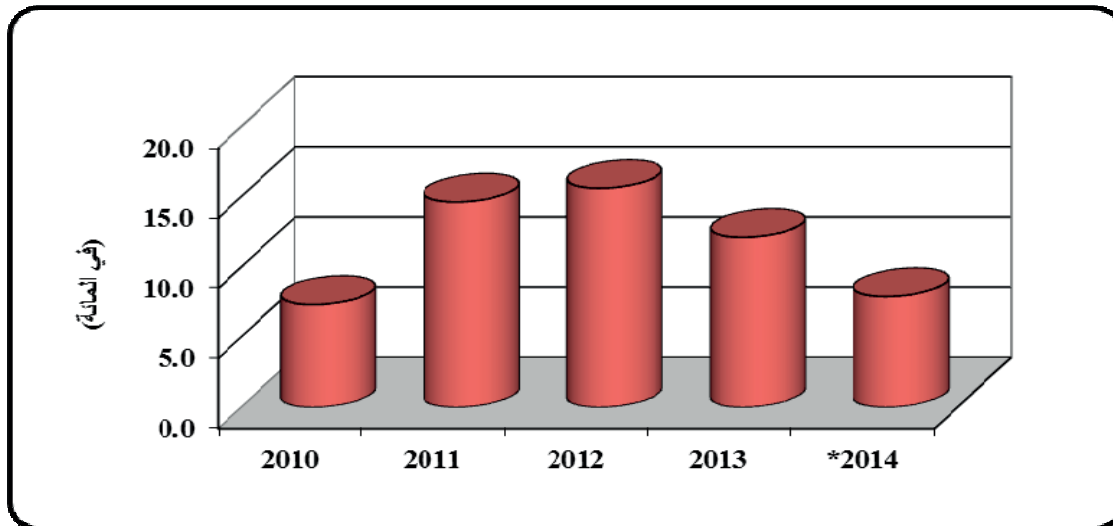
وفي الدول العربية المصدرة الاخرى للنفط، فقد حققت كل من العراق وليبيا انخفاضاً في عجز صافي التحويلات بنسب بلغت 35 في المائة و16.5 في المائة على الترتيب، هذا في حين تراجع الفائض المسجل في اليمن بنسبة 18 في المائة ليقتصر على نحو 3 مليار دولار خلال عام 2014. وارتفع فائض صافي التحويلات بالجزائر بنسبة 36.5 في المائة ليحقق مستوى 3.3 مليار دولار مقارنة مع 2.4 مليار دولار خلال العام السابق.

وعلى صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، فقد ارتفع الفائض من صافي التحويلات في لبنان بأكثر من الضعف خلال عام 2014 ليصل الى حوالي 3.8 مليار دولار مقارنة مع 1.3 مليار دولار خلال عام 2013. كما ارتفع الفائض في كل من مصر والمغرب والاردن بنسب بلغت حوالي 14.5 في المائة و11.6 في المائة و7.2 في المائة. ويرجع ذلك لتحقيق مستويات مرتفعة في كل من التحويلات الواردة للحكومة العامة والتحويلات الخاصة التي تتمثل بشكل كبير في تحويلات العاملين بالخارج. بينما حققت كل من موريتانيا والسودان وتونس والقمر انخفاضاً في الفائض بنسب بلغت 19.2 في المائة و17.9 في المائة و9.5 في المائة و1.8 في المائة على الترتيب خلال عام 2014.

موازن الحسابات الخارجية الجارية

ترجع فائض ميزان الحساب الجاري للدول العربية، للعام الثاني على التوالي، إذ انخفض بما نسبته 33.9 في المائة ليبلغ حوالي 217.6 مليار دولار مقارنة مع مستوى 329.1 مليار دولار خلال عام 2013، و 411.7 مليار دولار محققه خلال عام 2012. وجاء ذلك كمحصلة لانخفاض الفائض في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة 17.1 في المائة ليصل الى 464.5 مليار دولار خلال عام 2014 نتيجة للتطورات السابق الإشارة إليها. وذلك بالإضافة الى ارتفاع العجز في كل من ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات الجارية خلال عام 2014. ونتيجة لتلك التطورات فقد انخفضت نسبة فائض الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 7.9 في المائة خلال عام 2014 مقارنة مع 12.1 في المائة محققة خلال عام 2013، الملحقان (1/9 "ج") و(3/9) والشكل (4).

الشكل (4): نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2010-2014)



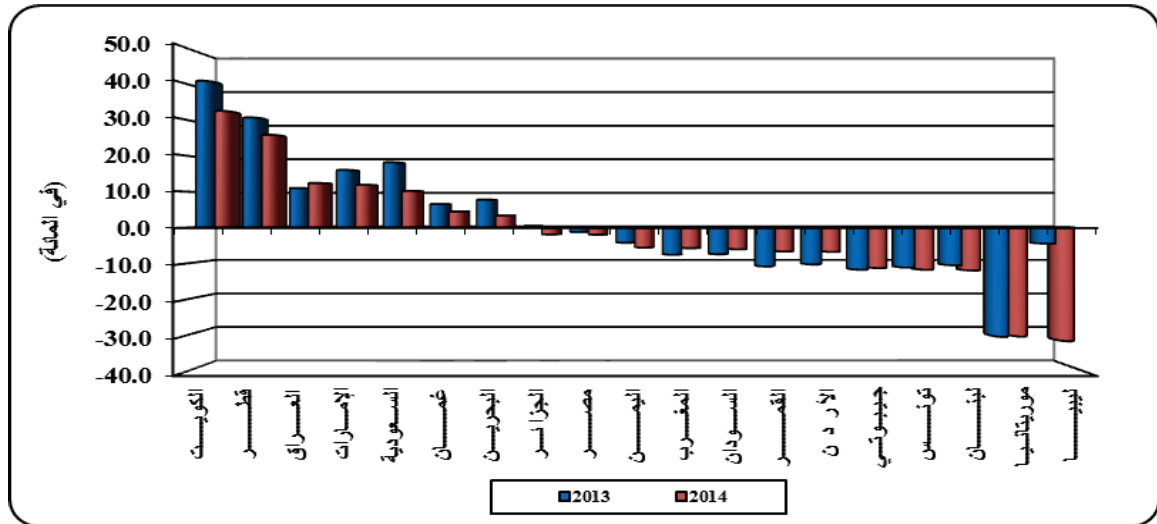
*بيانات أولية
المصدر: الملحق (3/9).

فيما يتعلق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، انخفض الفائض المحقق في الميزان الجاري لهذه المجموعة من الدول بنسبة 29.8 في المائة ليبلغ نحو 239.8 مليار دولار خلال عام 2014 مقابل فائض بلغ حوالي 341.5 مليار دولار محقق خلال العام السابق. وقد سجلت كافة دول المجموعة تراجعاً في الفائض الجاري، حيث سجلت السعودية نسبة تراجع ملحوظة بلغت نحو 43.2 في المائة ليبلغ حوالي 76.9 مليار دولار، مقارنة مع مستوى 135.4 مليار دولار خلال عام 2013، ليمثل بذلك حوالي 10.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2014. وتجدر الإشارة ان الوزن النسبي لفائض الحساب الجاري بالسعودية يمثل حوالي 35.4 بالمائة من اجمالي الفائض الاجمالي المحقق في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2014. وترجع الفائض في الميزان الجاري لكل من الامارات والبحرين

وعمان وقطر والكويت خلال عام 2014 ليحقق نسب تراوحت بين 3.3 في المائة و32.5 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى صعيد الدول العربية المصدرة الاخرى للنفط ، فقد تراجع الفائض المسجل لها كمجموعة خلال عام 2014 بنسبة ملحوظة بلغت نحو 70.2 في المائة ليبلغ حوالى 10.4 مليار دولار مقارنة مع فائض قدره 19.5 مليار دولار محقق خلال عام 2013. وجاء ذلك كمحصلة لتراجع الفائض المسجل في الميزان التجاري، وانكماش العجز في ميزان الخدمات والدخل، وتحول العجز المحقق في صافي التحويلات الجارية خلال عام 2013 الى فائض في عام 2014. فقد ارتفع العجز في كل من ليبيا واليمن ليتمثل حوالى 31.7 في المائة، و 5.6 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لكل منهما في عام 2014. وتحول الفائض المحقق بالجزائر خلال عام 2013 الى عجز بلغ نحو 1.9 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي. بينما ارتفع الفائض المحقق بالعراق ليتمثل 12.4 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2014، الشكل (5).

الشكل (5): رصيد الميزان الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي
للدول العربية (2013-2014)



المصدر: الملحق (3/9).

وبالنسبة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فقد ارتفع العجز في الميزان الجاري خلال عام 2014 بنسبة 2 في المائة ليبلغ نحو 32.6 مليار دولار مقارنة مع عجز بلغ نحو 31.9 مليار دولار مسجلة خلال عام 2013. وجاء ذلك نتيجة لزيادة العجز المسجل في ميزان السلع والخدمات والدخل بنحو 9.8 في المائة، وارتفاع الفائض المحقق في ميزان صافي التحويلات الجارية بنسبة بلغت 15.3 بالمائة خلال عام 2014. فقد شهدت كل من تونس وجيبوتي ولبنان ومصر وموريتانيا ارتفاعا في عجز الميزان الجاري خلال عام 2014 تراوحت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بين نحو 2 في المائة و30.4 في المائة. بينما تراجع العجز المحقق في كل من الاردن والسودان والقمر والمغرب ليتراوح بين حوالى 5.8 في المائة و6.8 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2014.

موازن الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية

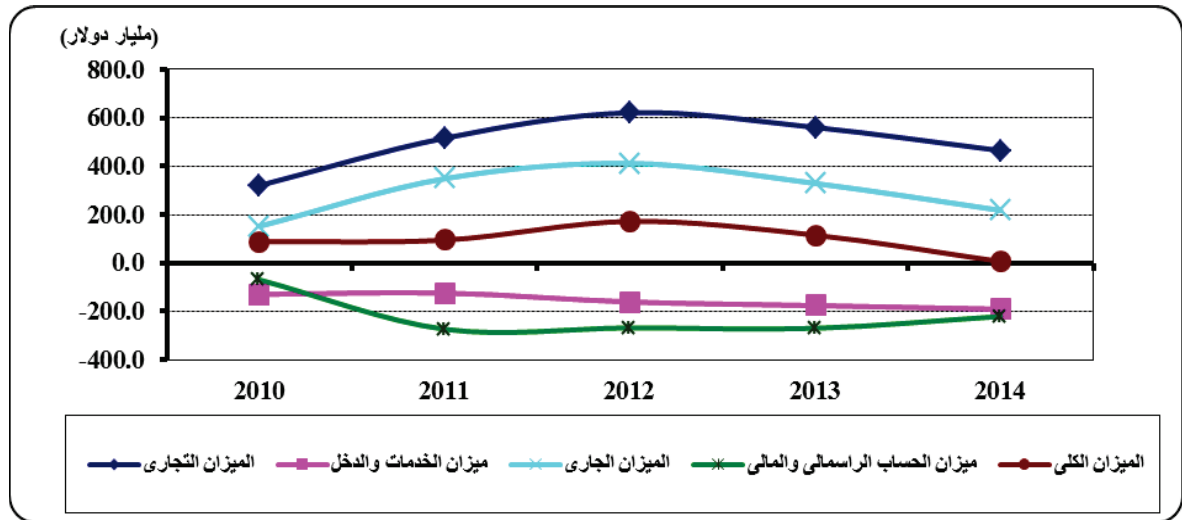
تراجع صافي التدفق للخارج المحقق في ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال عام 2014 بنسبة بلغت 18.2 في المائة ليستقر عند مستوى بلغ حوالي 221.1 مليار دولار مقارنة مع نحو 270.3 مليار دولار خلال عام 2013. ويرجع ذلك بصفة رئيسية للتراجع الملحوظ المسجل في فائض موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية خلال عام 2014، مما اثر على صافي الأصول الأجنبية للدول العربية كمجموعة. وقد تواصل تحقيق صافي التدفقات المالية والرأسمالية باتجاه الخارج في السعودية الجزء الأكبر، حيث مثلت ما نسبته 29.6 في المائة من إجمالي التدفقات المالية والرأسمالية للدول العربية باتجاه الخارج خلال عام 2013، وذلك على الرغم من تراجع تلك التدفقات خلال عام 2014 بنسبة بلغت 48.2 بالمائة لتصل الى 65.5 مليار دولار. هذا، وقد سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تراجعاً في إجمالي صافي التدفقات للخارج في المعاملات المالية والرأسمالية بنسبة بلغت 20.6 في المائة لتصل الى نحو 226.1 مليار دولار خلال عام 2014 مقارنة بالعام السابق. ويعزى ذلك الى تحقيق معظم دول المجموعة تراجعاً في صافي قيمة التدفقات الى الخارج، حيث سجلت البحرين انخفاضاً بنسبة 81.2 في المائة لتبلغ نحو 425.8 مليون دولار، والكويت بنسبة 17.5 في المائة لتبلغ نحو 53.2 مليار دولار، وقطر بنسبة 3.8 في المائة لتبلغ نحو 52.5 مليار دولار. في حين ارتفع صافي التدفق للخارج في الامارات بنحو 18.9 في المائة خلال عام 2014 مقارنة بالعام السابق، وتحول صافي التدفق للداخل المحقق في عُمان خلال عام 2013 والبالغ 7.7 مليار دولار إلى صافي تدفق للخارج في عام 2014 بلغ حوالي 1.6 مليار دولار، الملحق (1/9 "ج").

وفيما يخص الدول العربية المصدرة الاخرى للنفط، فقد انخفض صافي التدفقات المالية والرأسمالية للخارج بنسبة 8.9 في المائة ليستقر عند نحو 15.8 مليار دولار خلال عام 2014، مقارنة مع حوالي 17.3 مليار دولار محققة خلال العام السابق. ويرجع ذلك لارتفاع صافي التدفقات للخارج في الحساب الرأسمالي والمالي لكل من العراق وليبيا بنسب بلغت حوالي 15.5 بالمائة و 13.2 بالمائة خلال عام 2014 مقارنة بالعام السابق. أما الجزائر، فقد تحول فيها صافي التدفق للخارج والبالغ نحو 623 مليون دولار خلال عام 2013 الى صافي تدفق للداخل في الحساب الرأسمالي والمالي بلغ نحو 3.2 مليار دولار خلال عام 2014. في حين، سجلت اليمن ارتفاعاً في صافي التدفق للداخل ليصل الى حوالي 274 مليون دولار خلال عام 2014.

وبالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فقد تراجع خلال عام 2014 صافي التدفقات الرأسمالية والمالية الى الداخل ليصل الى نحو 20.8 مليار دولار مقارنة مع 31.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2013. ويعزى ذلك بصفة اساسية لتراجع صافي التدفقات الداخلة للحساب الرأسمالي والمالي في كل من الاردن وتونس وجيبوتي والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا بمعدلات تراوحت بين 0.1 في المائة و 73.3 في المائة خلال عام 2014. أما بخصوص كل من لبنان والقمر، فقد ارتفعت بهما تلك التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2014 بنسبة 65.7 في المائة و 8.9 في المائة لتبلغ نحو 7 مليار دولار و 46.5 مليون دولار في كل منهما على الترتيب مقارنة بعام 2013.

وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها في كل من الموازين الجارية وموازن الحساب الرأسمالي والمالي، فقد تراجع الفائض الكلي المحقق لموازن مدفوعات الدول العربية كمجموعة من مستوى 115.1 مليار دولار خلال عام 2013 ليقتصر على 5.9 مليار دولار خلال عام 2014. ويعزى هذا التراجع الملحوظ بصفة أساسية الى التراجع الكبير الذي شهده الفائض الكلي لموازن مدفوعات مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2014، حيث بلغت 18.6 مليار دولار مقارنة مع مستوى 116.6 مليار دولار محققة خلال عام 2013، الشكل (6).

الشكل (6): التطور في الموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2010-2014)



المصدر: الملحق (1/9).

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

شهدت الاحتياطيات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية في عام 2014 تراجعاً بلغت نسبته نحو 1.3 في المائة لتبلغ حوالى 1,352.6 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,370.8 مليار دولار مسجلة خلال عام 2013. وكمحصلة لذلك فقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية، للدول العربية كمجموعة، لتحقيق مستوى 19.8 شهر خلال عام 2014 مقارنة مع 20.4 شهر مسجلة خلال العام السابق، الملحق (4/9).

وفيما يتعلق بتطور الاحتياطيات الخارجية الرسمية على مستوى الدول العربية، فقد سجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية زيادة طفيفة في الاحتياطيات الخارجية الرسمية لديها بلغت نسبتها 1.5 في المائة لتصل الى نحو 902.1 مليار دولار خلال عام 2014 مقارنة مع 888.7 مليار دولار محققة خلال عام 2013، وذلك بشكل إجمالي على مستوى تلك المجموعة. وقد جاء ذلك الارتفاع في إجمالي الاحتياطيات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية كمحصلة لارتفاع الاحتياطيات في كافة دول المجموعة خلال عام 2014، حيث تراوحت نسب الارتفاع بين نحو 0.9 بالمائة في السعودية ونسبة 10.4 في المائة بالكويت.

وبالنسبة للدول العربية المصدرة الأخرى للنفط، فقد سجلت الاحتياطيات الخارجية في تلك الدول كمجموعة خلال عام 2014 تراجعاً بنسبة بلغت 9.7 في المائة لتصل الى حوالي 351.2 مليار دولار، مقارنة مع نحو 389.1 مليار دولار محققة خلال عام 2013. فقد سجلت كل من اليمن و ليبيا والعراق والجزائر تراجعاً في تلك الاحتياطيات خلال عام 2014 بنسب بلغت حوالي 29.1 في المائة و 19.3 في المائة و 9.2 في المائة و 3.8 في المائة، في كل منهما على الترتيب.

وبخصوص الدول العربية المستوردة للنفط، فقد ارتفع إجمالي الاحتياطيات الخارجية لها كمجموعة، خلال عام 2014، بنسبة بلغت حوالي 6.7 في المائة لتصل الى مستوى 99.2 مليار دولار، مقارنة مع نحو 93 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع الاحتياطيات في كل من الأردن وتونس وجيبوتي والقمر ولبنان والمغرب بنسب تراوحت بين 2.6 في المائة و 20.7 في المائة على التوالي خلال عام 2014. بينما تراجعت تلك الاحتياطيات في كل من موريتانيا والسودان ومصر لتقتصر على مستويات 639.1 مليون دولار و 1.4 مليار دولار و 14.4 مليار دولار في كل منهما على الترتيب.

وفيما يخص نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات⁽⁴⁾ فقد تراجعت نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات خلال عام 2014 في السعودية لتسجل 55.4 شهراً، وفي الجزائر لتحقق 37.8 شهراً. كما انخفضت في كل من الامارات والسودان وعمان ومصر وموريتانيا و اليمن لتسجل مستويات تراوحت بين 2.1 شهراً و 5.7 شهراً. بينما سجلت تلك النسبة ارتفاعاً في كل من ليبيا لتبلغ 91 شهراً، ولبنان لتحقق 22.2 شهراً ، و العراق لتسجل 18.3 شهراً ، وقطر لتبلغ 16.5 شهراً ، والكويت لتبلغ 15.5 شهراً. وقد شهدت كل من الاردن والبحرين وتونس والقمر والمغرب تحقيق زيادة في نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات لتحقق مستويات تراوحت بين 3.8 شهراً و 10.5 شهراً. هذا، وقد استقرت تلك النسبة في جيبوتي عند نفس المستوى المسجل في العام السابق والبالغة حوالي 8.5 شهراً، الملحق (5/9).

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم⁽⁵⁾ في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة طفيفة بلغت 0.7 في المائة في عام 2014، بعد أن سجل ارتفاعاً كبيراً في عام 2013 بلغت نسبته 13.3 في المائة. وقد ازدادت المديونية العامة

(4) محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

(5) يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

الخارجية للدول العربية المقترضة⁽⁶⁾ من حوالي 205.4 مليار دولار في نهاية عام 2013 إلى نحو 206.8 مليار دولار في نهاية عام 2014. وتعود الزيادة في المديونية إلى لجوء بعض الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي، وإلى تغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي، الملحق (6/9) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين الدعام الخارجي
في الدول العربية المقترضة
عامي 2013 و 2014

(مليون دولار)

خدمة الدين الدعام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
2014*	2013	2014*	2013	
1,277	844	11,310	10,189	الأردن
1,679	2,057	28,940	26,210	تونس
483	520	3,010	3,396	الجزائر
52	44	885	705	جيبوتي
138	186	43,677	44,379	السودان
506	567	3,926	3,865	عمان
3	5	120	100	القمر
6,369	4,799	32,977	30,528	لبنان
5,712	3,075	41,324	45,752	مصر
2,678	2,590	30,715	28,801	المغرب
93	157	3,406	4,270	موريتانيا
287	388	6,489	7,246	اليمن
19,275	15,231	206,780	205,443	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية.

المصدر : الملحقان (6/9) و (7/9).

وقد أثرت جملة من العوامل على أوضاع المديونية العامة الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة في عام 2014. فقد استمرت تداعيات التحولات السياسية في بعض الدول العربية تلقي بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول العربية المقترضة، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء المالية العامة فيها. وبقيت معظم الدول المقترضة تُعاني من عجز كبير في الموازنة العامة مما اضطرها للجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل هذا العجز. وقد شكّل بقاء أسعار النفط العالمية ضمن مستويات مرتفعة عيباً على الدول العربية المقترضة المستوردة للنفط لتحمل هذه الدول كلفة كبيرة لدعم أسعار المشتقات النفطية وتغطية كلفة المستوردات النفطية الأمر الذي أدى إلى زيادة اعتمادها على الاقتراض الخارجي. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط السعر الفوري لسلة خامات أوبك لعام 2014 انخفض بنسبة 9.2

⁽⁶⁾ تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عمان، القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن.

في المائة فقط عن مستواه في عام 2013، على الرغم من انخفاض سعر النفط بشكل تدريجي في النصف الثاني من عام 2014.

من جانب آخر، تأثرت قيمة المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة بالتغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الين الياباني واليورو والجنيه الاسترليني في نهاية عام 2014 مقارنة بنهاية عام 2013، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة المديونية بهذه العملات عند تقييمها بالدولار الأمريكي. ونجم عن التطورات في أسعار الصرف تراجع قيمة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة المقيمة بالدولار الأمريكي طبقاً لحصة العملات المختلفة المكوّنة لهذه المديونية.

وعلى صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، ارتفعت المديونية العامة الخارجية في العديد منها في عام 2014. فقد ازداد إجمالي الدين العام الخارجي لحيبوتي بنسبة 25.5 في المائة عام 2013 ليبلغ حوالي 885 مليون دولار، وارتفع في القُمر بنسبة 20.4 في المائة ليصل إلى 120 مليون دولار. كما ازدادت مديونية الأردن الخارجية بنسبة 11.0 في المائة في عام 2014 لتبلغ نحو 11.3 مليار دولار، ونمت في تونس بنسبة 10.4 في المائة لتصل إلى 28.9 مليار دولار، وارتفعت في لبنان بنسبة 8.0 في المائة لتبلغ حوالي 33.0 مليار دولار، وازدادت في المغرب بنسبة 6.6 في المائة لتصل إلى 30.7 مليار دولار، حيث تتحمل هذه الدول كلفة كبيرة للمستوردات النفطية مما يضطرها للاعتماد على الاقتراض الخارجي. ولجأ كل من الأردن ولبنان، ودرجة أقل المغرب وتونس، كذلك إلى الاقتراض الداخلي لتمويل العجز المالي الذي بقي ضمن مستويات مرتفعة على الرغم من تراجعها في عام 2014. أما في عُمان، فقد ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بنسبة طفيفة بلغت 1.6 في المائة في عام 2014 ليصل إلى حوالي 3.9 مليار دولار.

وفي المقابل، تراجعت المديونية العامة الخارجية في كل من موريتانيا والجزائر واليمن ومصر والسودان. فقد انخفضت المديونية العامة الخارجية لموريتانيا بنسبة 20.2 في المائة في عام 2014 لتصل إلى 3.4 مليار دولار. وواصلت الجزائر سياستها في تخفيض حجم مديونتها العامة الخارجية، حيث تراجعت بنسبة 11.4 في المائة لتبلغ حوالي 3.0 مليار دولار في عام 2014. كما انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي لليمن بنسبة 10.5 في المائة ليصل إلى نحو 6.5 مليار دولار في العام ذاته. وقد تمكّنت مصر، بفضل الزيادة الكبيرة في المساعدات الخارجية، من تخفيض دينها العام الخارجي بنسبة 9.7 في عام 2014 ليبلغ 41.3 مليار دولار. كما تراجعت مديونية السودان الخارجية بنسبة 1.6 في المائة في عام 2014 إلى 43.7 مليار دولار، تُشكّل متأخرات السداد المتراكمة والغرامات أكثر من 90 في المائة منها. وتجدر الإشارة، إلى أن مجموع الدين العام الخارجي للسودان ومصر ولبنان والمغرب وتونس شكّل حوالي 85.9 في المائة من إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية مجتمعة في عام 2014.

وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 26.6 في المائة في عام 2014 لتبلغ حوالي 19.3 مليار دولار. وقد ازدادت خدمة المديونية الخارجية في مصر بنسبة 85.5 في المائة لتصل إلى 5.7 مليار دولار بعد قيامها بتسديد سندات دولاريه بقيمة 2.5 مليار دولار. وارتفعت خدمة الدين العام

الخارجي في الأردن بنسبة 51.3 في المائة لتبلغ 1.3 مليار دولار، وفي لبنان بنسبة 32.7 في المائة لتصل إلى حوالي 6.4 مليار دولار، وفي جيبوتي بنسبة 16.0 في المائة لتبلغ حوالي 52 مليون دولار، وفي المغرب بنسبة 3.4 في المائة لتصل إلى نحو 2.7 مليار دولار، الملحق (7/9).

ومن جانب آخر، فقد تراجعت خدمة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2014، حيث انخفضت في موريتانيا بنسبة 40.9 في المائة لتصل إلى 93 مليون دولار، وفي القمر بنسبة 40 في المائة إلى 3 ملايين دولار، وفي اليمن بنسبة 26.1 في المائة إلى 287 مليون دولار في العام ذاته. كما تراجعت خدمة الدين العام الخارجي في تونس بنسبة 18.4 في المائة في عام 2014 لتبلغ حوالي 1.7 مليار دولار، وفي عُمان بنسبة 10.8 في المائة إلى 506 ملايين دولار، وفي الجزائر بنسبة 7.1 في المائة لتصل إلى 483 مليون دولار في نفس العام. وقد مثلت حصة خدمة الدين العام الخارجي للبنان ومصر والمغرب وتونس مجتمعة حوالي 85.3 في المائة من إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة في عام 2014.

التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراره في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

فيما يتعلق بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجع في الدول العربية المقترضة كمجموعة من 22.7 في المائة في عام 2013 إلى 21.7 في المائة في عام 2014. ويعود هذا التراجع إلى النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة الذي بلغ 7.4 في المائة في عام 2014 مقارنة بالنمو المسجل في حجم الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة الذي اقتصر على 0.7 في المائة في العام ذاته. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وعُمان ومصر واليمن والقمر دون المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة، حيث بلغت أقل من 21.6 في المائة في عام 2014. أما في كل من موريتانيا ولبنان وتونس وجيبوتي والسودان والأردن والمغرب، فقد تجاوزت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة، حيث تراوحت بين 75.7 في المائة في موريتانيا وحوالي 28.5 في المائة في المغرب، الملحق (8/9) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة
عامي 2013 و 2014

(نسبة مئوية)

خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات		الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
2014*	2013	2014*	2013	
7.8	5.9	31.5	30.3	الأردن
7.7	9.3	59.3	55.8	تونس
0.8	0.7	1.4	1.6	الجزائر
8.8	8.9	55.7	48.5	جيبوتي
2.3	3.0	54.8	61.4	السودان
0.6	0.5	4.8	4.9	عمان
3.3	4.1	17.4	15.7	القمر
34.8	17.5	66.5	64.7	لبنان
12.1	7.1	14.4	16.9	مصر
5.5	5.1	28.5	27.8	المغرب
4.0	5.6	75.7	102.5	موريتانيا
2.6	3.5	17.1	20.9	اليمن
5.9	5.9	21.7	22.7	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية.

المصدر : الملحقان (8/9) و (9/9).

وقد انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 1.8 في المائة في عام 2012 إلى 1.6 في المائة في عام 2013 إلى 1.4 في المائة في عام 2014، مُسجلة النسبة الأقل بين الدول العربية المقترضة. وتراجعت هذه النسبة في عُمان من 4.9 في المائة إلى 4.8 في المائة، وفي مصر من 16.9 في المائة إلى 14.4 في المائة، وفي اليمن من 20.9 في المائة إلى 17.1 في المائة، وفي السودان من 61.4 في المائة إلى 54.8 في المائة، وفي موريتانيا من 102.5 في المائة إلى 75.7 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وفي المقابل، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 في بقية الدول العربية المقترضة، والتي جاء في بعضها نتيجة النمو الكبير في حجم المديونية الخارجية أو للظروف السياسية الإقليمية الصعبة التي أثرت على وتيرة النشاط الاقتصادي فيها. فقد ازدادت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان من 64.7 في المائة في عام 2013 إلى 66.5 في المائة في عام 2014، وارتفعت في تونس من 55.8 في المائة إلى 59.3 في المائة، وفي جيبوتي من 48.5 في المائة إلى 55.7 في المائة، وفي الأردن من 30.3 في المائة إلى 31.5 في المائة، وفي المغرب من 27.8 في المائة إلى 28.5 في المائة، وفي القمر من 15.7 في المائة إلى 17.4 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وعلى صعيد مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد استقر هذا المؤشر في الدول العربية المقترضة كمجموعة عند مستوى 5.9 في المائة في عامي 2013 و 2014. وقد تجاوز هذا المؤشر لكل من لبنان ومصر وجيبوتي والأردن وتونس المتوسط للدول العربية مجتمعة البالغ 5.9 في المائة، في حين جاء أقل منه في بقية الدول العربية المقترضة حيث تراوح بين 0.6 في المائة في عُمان ونحو 5.5 في المائة في المغرب في العام ذاته. وقد ارتفع مؤشر خدمة المديونية العامة الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات في لبنان من 17.5 في المائة في عام 2013 إلى 34.8 في المائة في عام 2014، حيث يتحمل لبنان العبء الأكبر بين الدول العربية المقترضة في خدمة المديونية الخارجية. كما ازداد هذا المؤشر في مصر من 7.1 في المائة في عام 2013 إلى 12.1 في المائة في عام 2014، وفي الأردن من 5.9 في المائة إلى 7.8 في المائة، وفي المغرب من 5.1 في المائة إلى 5.5 في المائة خلال الفترة ذاتها. وارتفع كذلك بشكل طفيف في كل من الجزائر و عُمان إلى 0.8 في المائة وحوالي 0.6 في المائة على التوالي في عام 2014، الملحق (9/9).

ومن جانب آخر، فقد ارتفعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2014. فقد انخفض عبء خدمة المديونية العامة الخارجية في كل من السودان واليمن والُفمر وموريتانيا وتونس وجيبوتي، حيث تراجعت نسبته في السودان من 3.0 في المائة في عام 2013 إلى 2.3 في المائة في عام 2014، وفي اليمن من 3.5 في المائة إلى 2.6 في المائة، وفي الُفمر من 4.1 في المائة إلى 3.3 في المائة خلال الفترة ذاتها. كما انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في موريتانيا من 5.6 في المائة في عام 2013 إلى 4.0 في المائة في عام 2014، وفي تونس من 9.3 في المائة إلى 7.7 في المائة، وفي جيبوتي من 8.9 في المائة إلى 8.8 في المائة خلال نفس الفترة.

تطورات أسعار الصرف العربية⁽⁷⁾

انعكست التطورات في أسعار الصرف العالمية على حركة أسعار صرف العملات العربية، خاصة على ضوء المكاسب التي حققها الدولار خلال العام نتيجة تحسن مستويات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بباقي الاقتصادات المتقدمة الأخرى، وكذلك نتيجة تباين موقف السياسة النقدية ما بين الأسواق المتقدمة. ففي حين أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي في شهر أكتوبر 2014 عزمه الانسحاب التدريجي من سياسته النقدية غير التقليدية Unconventional Monetary policy، استمر الموقف التيسيري يغلب على توجهات البنوك المركزية في باقي الأسواق المتقدمة الأخرى، الأمر الذي ساهم في دعم قيمة الدولار مقابل عدد من العملات الرئيسية خلال العام. يشار إلى أن قيمة الدولار مقابل سلة من العملات تمثل أهم الشركاء التجاريين قد سجلت ارتفاعاً بنسبة 13 بالمائة خلال عام 2014. وبلغت مكاسب الدولار مقابل اليورو والين نحو 12 في المائة فيما ارتفع مقابل الروبل الروسي بنسبة 46 في المائة نتيجة العقوبات المفروضة على روسيا خلال العام.

بشكل عام استقرت أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار خلال العام مع استمرار تدخل بعض البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار على

(7) تربط تسع دول عربية عملاتها بالدولار (السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان والأردن والعراق ولبنان وجيبوتي)، ودولتان بوحدة حقوق السحب الخاصة (سورية وليبيا)، ودولة بسلة من العملات (الكويت). في حين تتبنى دولتان عربيتان نظاماً ثابتاً للصرف مقابل اليورو أو مقابل سلة من العملات (المغرب والقيمر). وتتبنى سبع دول عربية نظاماً مداراً للصرف تتمثل في (الجزائر وتونس ومصر والسودان واليمن وموريتانيا والصومال)، الملحق (9/9).

حساب السحب من الاحتياطات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالبنك المركزي العراقي والذي استمر في التدخل بشكل مكثف في أسواق الصرف خلال العام للحفاظ على قيمة الدينار العراقي والذي واصل تراجعته مقابل الدولار في الأسواق غير الرسمية للعام الثالث على التوالي، حيث استهدفت تدخلات البنك تقليل الفارق بين السعر الرسمي والسعر في الأسواق الموازية. وبلغت قيمة تدخلات البنك المركزي العراقي في سوق الصرف الأجنبي خلال عام 2014 نحو 53 مليار دولار انخفض على أثرها حجم الاحتياطات الخارجية الرسمية للعراق بنحو 10 في المائة. وقد ساهمت هذه التدخلات نسبياً في تقليل الفجوة ما بين سعري صرف الدينار في السوق الرسمي والسوق الموازي، إلا أنها لم تنجح كلياً في القضاء عليها حيث بلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار نحو 1166 دينار لكل دولار في السوق الرسمي ونحو 1204 دينار لكل دولار في السوق الموازي بنهاية عام 2014، الملحق (11/9).

من جهة أخرى، أدت التطورات السابق الإشارة إليها في أسواق الصرف العالمية إلى دعم قيمة العملات العربية المرتبط أسعار صرفها بالدولار مقابل اليورو وعدد من العملات الرئيسية الأخرى. ففي هذا السياق ارتفعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو، حيث ارتفعت قيمة عملات دول مجلس التعاون الخليجي مقابل اليورو بنسب تراوحت بين 0.66 في المائة إلى 0.72 في المائة، فيما ارتفعت قيمة الدينار الكويتي المثبت مقابل سلة من العملات مقابل اليورو بنسبة 0.27 في المائة خلال العام. كذلك ارتفعت قيمة كل من الدينار العراقي والليرة اللبنانية والدينار الأردني والفرنك الجبوتي مقابل اليورو بنسبة تراوحت بين 0.14 و 0.85 في المائة، الملحق (12/9).

أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد سجل الدينار الليبي تراجعاً مقابل الدولار بنسبة طفيفة بلغت 0.06 في المائة مدعومة بارتفاع مستوى الاحتياطات الأجنبية رغم كونها قد شهدت تراجعاً ملحوظاً في الأونة الأخيرة على ضوء الظروف التي تشهدها البلاد، فيما ارتفعت مقابل اليورو بنسبة 1.26 في المائة على ضوء النقل الكبير للوزن النسبي للدولار في سلة حقوق السحب الخاصة والذي يمثل نحو 42 في المائة من وزن السلة. وفيما يتعلق بالعملات المثبتة مقابل سلة من العملات يشكل اليورو الجزء الأكبر منها فقد سجلت قيمة الدينار المغربي تراجعاً طفيفاً مقابل الدولار وخاصة على ضوء قيام البنك المركزي بخفض الوزن النسبي لليورو –عملة الشريك التجاري الرئيسي- في سلة العملات المثبتة مقابلها الدرهم المغربي من 80 في المائة إلى 60 في المائة⁽⁸⁾، في حين ارتفع الدينار المغربي مقابل اليورو بنسبة 0.27. يشار إلى أن البنك المركزي المغربي يدرس في الأجل المتوسط إمكانية زيادة مستويات مرونة سياسة سعر الصرف بهدف دعم تنافسية الصادرات المغربية وتعزيز قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة الصدمات الخارجية، الملحقان (11/9) و (12/9).

فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو الحر)، سجلت قيمة الجنيه السوداني أكبر معدل تراجع مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2014، مع انخفاض قيمته بنسبة 20.7 في المائة، حيث ارتفع سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار من 4.75 جنيه لكل دولار عام 2013 إلى 5.74 جنيه لكل دولار بنهاية عام 2014 على ضوء القيود التي تواجه أسواق الصرف الأجنبي نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي لا تزال يشهدها الاقتصاد السوداني منذ انفصال الجنوب في عام 2011، والتي أثرت بشكل كبير على التدفقات من النقد

الأجنبي مع فقدان السودان لنحو ثلثي مصادره من النقد الأجنبي. زاد من حدة الوضع خلال عام 2014 تأثير العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على أحد البنوك الأجنبية المتعاملة مع البنوك السودانية وقيامها بفرض عقوبة على هذا البنك تقارب 9 مليار دولار في ضوء فرض الولايات المتحدة لعقوبات على بعض الدول. وقد أثرت تلك التطورات بشكل كبير في أسواق الصرف الأجنبي في السودان وأدت إلى خفض كبير لقيمة الجنيه السوداني مقابل اليورو والدولار في الأسواق الموازية، الإطار رقم (1).

إطار رقم (1)

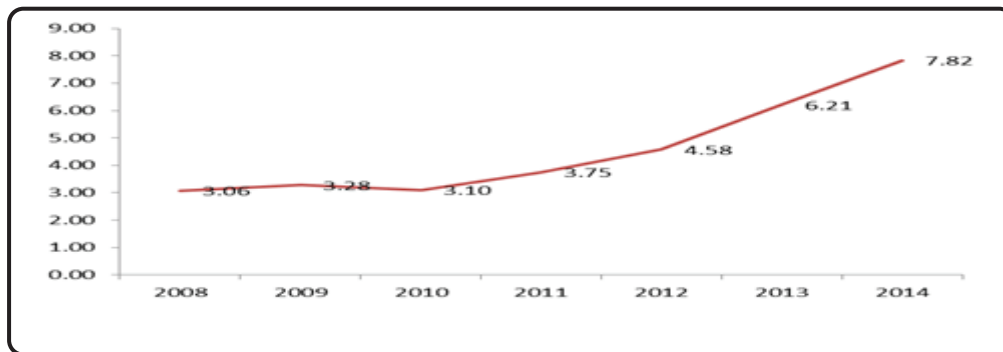
استمرار الضغوط في سوق الصرف الأجنبي في السودان خلال عام 2014

لم يتعاف الاقتصاد السوداني بعد بشكل كامل من تداعيات انفصال جنوب السودان في عام 2012، الذي أفقد السودان نحو 75 في المائة من الانتاج النفطي ونحو ثلثي المتحصلات من النقد الأجنبي ونحو 50 بالمائة من الإيرادات العامة. ورغم التوصل إلى اتفاق بشأن رسوم عبور النفط المصدر من جنوب السودان عبر خطوط الانابيب في الشمال إلى الموانئ الرئيسية في السودان والتي يؤمل عليها لتعزيز الإنفاق الداعم للنمو وتوفير بعض الموارد من النقد الأجنبي، إلا أن متحصلات تلك الرسوم لا تزال محدودة نتيجة ظروف عدم الاستقرار السياسي في جنوب السودان والتي تحول دون مواصلة الجنوب لتصدير كميات النفط التي اعتاد تصديرها مسبقاً. على ضوء الوضع الاقتصادي الذي تشهده البلاد استمرت الضغوطات في أسواق الصرف الأجنبي خلال عام 2014، فيما ضاعف من حدتها قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبة تقدر بنحو 9 مليار دولار على أحد البنوك الأجنبية التي لديها تعاملات سابقة مع بنوك سودانية بما أدى إلى إحجام البنوك الأجنبية الأخرى من التعامل مع البنوك السودانية وإحداث ارتباك كبير في تدفق النقد الأجنبي إلى داخل أو خارج البلاد وتعطل حركة الاستيراد والتصدير. أسفرت هذه التطورات عن تراجع كبير في قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار واليورو فعلى سبيل المثال انخفضت قيمته مقابل اليورو بنسبة 26.06 في المائة خلال عام 2014.

من جانبها قامت الحكومة السودانية بتبني عدد من التدابير لتجاوز الاختناقات في سوق الصرف، حيث واصل بنك السودان المركزي جهوده لتطبيق حزمة من الإجراءات التصحيحية، للمحافظة على استقرار سعر الصرف وتوحيده وتعزيز الاحتياطات الأجنبية. في هذا الإطار، استمر البنك المركزي في اتباع سياسة سعر الصرف المرن المُدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية في السوق المنظم لتعكس قيمته الحقيقية بهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر. فقد تم في هذا السياق تنفيذ سلسلة من التخفيضات المتدرجة في قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار منذ عام 2012، كان آخرها قيام البنك المركزي برفع سعر الصرف الاسترشادي للجنيه السوداني مقابل الدولار (خفض قيمة العملة المحلية) الذي يحدده البنك المركزي بنسبة 3 في المائة خلال عام 2014. كذلك قامت الحكومة بتوحيد أسعار الصرف الخاصة بالتعاملات الحكومية في حدود هامش لا يزيد أو يقل عن 4 في المائة مقارنة بالسعر الاسترشادي. وقد ساهمت هذه التدابير في خفض الفجوة بين السعر في السوق الموازي والسعر الرسمي إلى نحو 47 في المائة في نهاية العام مقارنة بنحو 65 في المائة لمستوى الفجوة المسجلة سابقاً، إلا أنها لم تنجح بشكل تام في تخفيف الضغوط على العملة المحلية في ضوء استمرار الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وضعف الموارد من النقد الأجنبي.

شكل رقم (7)

تطور سعر صرف الجنيه السوداني مقابل اليورو خلال الفترة (2008-2014)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg L.P.

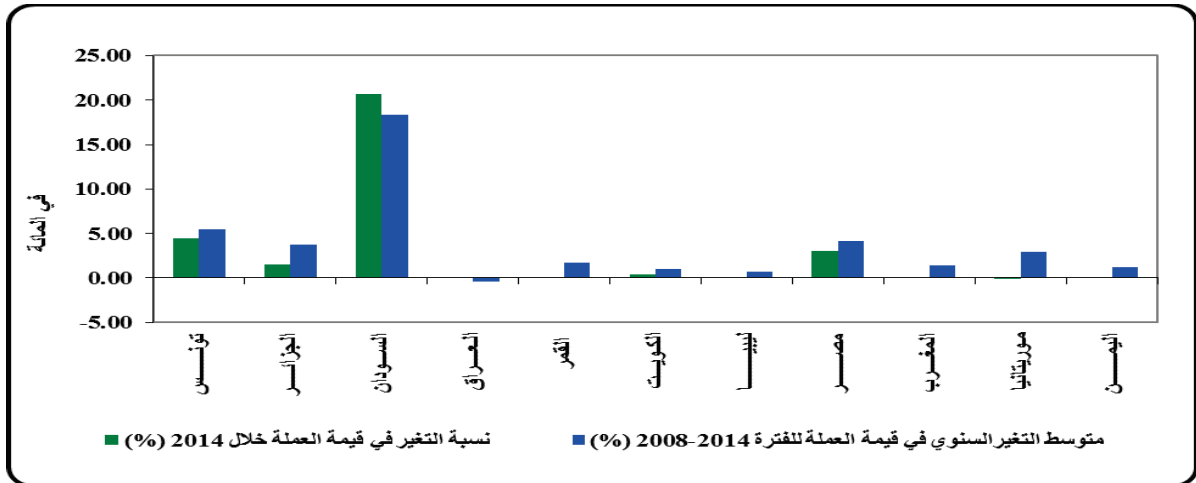
من جانب آخر شهدت قيمة الدينار التونسي والجزائري تراجعاً بنحو 4.45 في المائة و1.53 في المائة مقابل الدولار على التوالي. كذلك انخفضت قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار بنسبة محدودة بلغت 3.02 مقارنة بالضغط التي شهدتها سوق الصرف الأجنبي في ظل استمرار تدخلات البنك المركزي المصري من خلال آلية العطاءات الدورية لبيع وشراء الدولار الأمريكي، إضافة إلى استحداث البنك المركزي لآلية العطاءات الاستثنائية للصرف الأجنبي. وقد ساهمت هذه التدخلات إضافة إلى آلية الائتربنك الدولار في ضخ كميات دورية من النقد الأجنبي في الأسواق والتخفيف من حدة تراجع قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار وخاصة على ضوء تحسن وضع الاحتياطيات الأجنبية للبلاد خلال العام نتيجة تدفق بعض الودائع من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد بلغ حجم التعامل بالآلية العطاءات الدورية (FX Auction) نحو 5.5 مليار دولار خلال العام المالي 2014/2013. وبذلك بلغ إجمالي حجم تدخلات البنك منذ تطبيق هذه الآلية وحتى نهاية العام المالي المذكور نحو 8.8 مليار دولار وذلك إضافة إلى تدخل البنك من خلال عطاءات استثنائية بلغت قيمتها نحو 5.3 مليار دولار، الملحق (11/9).

كذلك سجلت أسعار صرف معظم العملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف تراجعاً مقابل اليورو. وسجل الجنيه السوداني أكبر انخفاض مقابل اليورو خلال العام بنسبة 26.06 في المائة. من جانب آخر تراجعت قيمة الدينار التونسي والجنيه المصري مقابل اليورو بنسبة 3.72 في المائة و2.04 في المائة على التوالي مقابل اليورو فيما انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 1.01 في المائة مقابل اليورو. في المقابل سجلت قيمة كل من الاوقية الموريتانية والريال اليمني ارتفاعاً مقابل اليورو بنسبة 1.19 و0.74 في المائة على التوالي خلال العام، الملحق (12/9).

أما بالنسبة لتحركات أسعار صرف العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، فقد ارتفعت قيمة عملات اثنتي عشر دولة عربية مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2013 بدعم من الارتفاع المسجل في قيمة الدولار خلال العام. تمثلت معظم الارتفاعات في العملات المثبتة بالدولار حيث تراوحت نسبة الارتفاع المسجلة في عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن وجيبوتي والعراق ولبنان بين 0.04-0.05 في المائة، في حين سجل الدينار الكويتي والمثبت مقابل سلة من العملات تراجعاً مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 0.30 في المائة وارتفعت قيمة الدينار المغربي المثبت مقابل سلة من العملات يغلب عليها اليورو بنسبة 0.04 في المائة مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة. أما فيما يتعلق بالدول التي تتبع نظاماً مرناً لأسعار الصرف، فقد تراجعت معظمها مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة. سجل الجنيه السوداني أكبر نسبة تراجع مقابل حقوق السحب الخاصة بلغت 19.16 في المائة وتراجع كل من الدينار التونسي والجنيه المصري والدينار الجزائري مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة بلغت 4.45 في المائة و2.97 في المائة و1.48 في المائة على التوالي، بينما ارتفعت قيمة الأوقية الموريتانية والريال اليمني بنسبة 5.82 و0.05 في المائة مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، الملحق (13/9).

وفيما يتعلق بالاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة (2008-2014) فقد سجلت عملات عشر دول عربية غير مثبتة بالدولار تراجعاً خلال الفترة. وكانت أكبر نسبة تراجع مسجلة من قبل الجنيه السوداني الذي انخفضت قيمته مقابل الدولار بنسبة 18.33 في المائة خلال الفترة، يليه الدينار التونسي بتراجع نسبته 5.50 في المائة، ثم الجنيه المصري بنسبة 4.15 في المائة والدينار الجزائري بنسبة 3.76 في المائة. فيما ارتفعت قيمة عملة عربية واحدة مقابل الدولار خلال الفترة تمثلت في الدينار العراقي والذي ارتفعت قيمته مقابل الدولار بنسبة طفيفة بلغت 0.38 في المائة. ويشار إلى أن المكاسب التي حققها الدينار العراقي قد سجلت فقط في عام 2008، فيما تم تثبيت سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار بداية من عام 2009. بينما استقرت أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار خلال الفترة، الشكل (8)، والملحق (11/9).

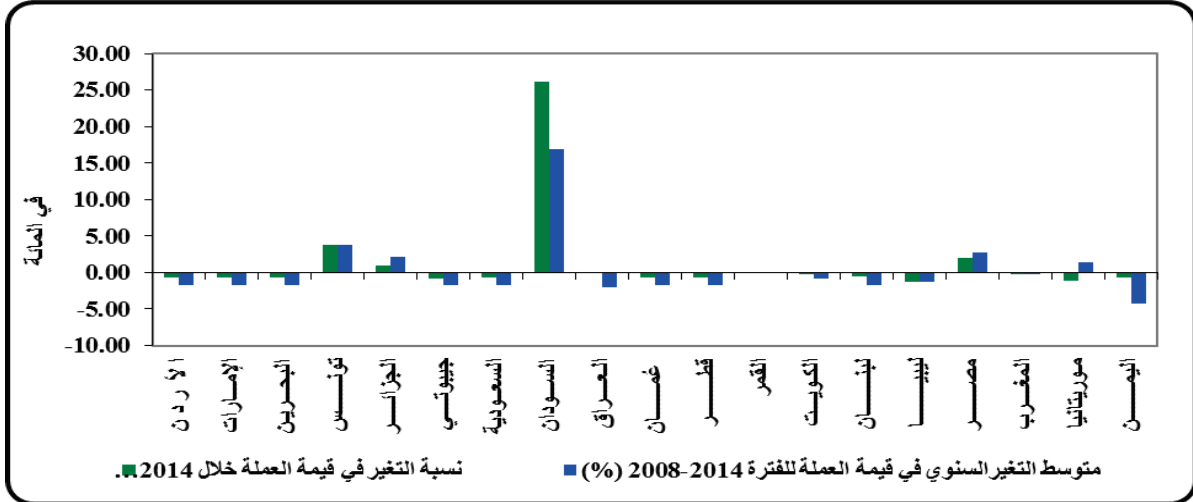
الشكل (8): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2014 ومتوسط الفترة (2008-2014)



المصدر: الملحق (11/9)

بالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية الرسمية مقابل اليورو خلال الفترة (2008-2014) فقد تحسنت قيمة عملات أربع عشرة دولة عربية مقابل اليورو خلال الفترة بنسبة تراوحت بين 0.24 في المائة و4.19 في المائة. في المقابل تراجع قيمة خمس عملات عربية مقابل اليورو خلال نفس الفترة. وجاء على رأس هذه العملات الجنيه السوداني بانخفاض نسبته 16.92 في المائة، الشكل (9)، والملحق (12/9).

الشكل (9): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو في عام 2014 ومتوسط (2008-2014)



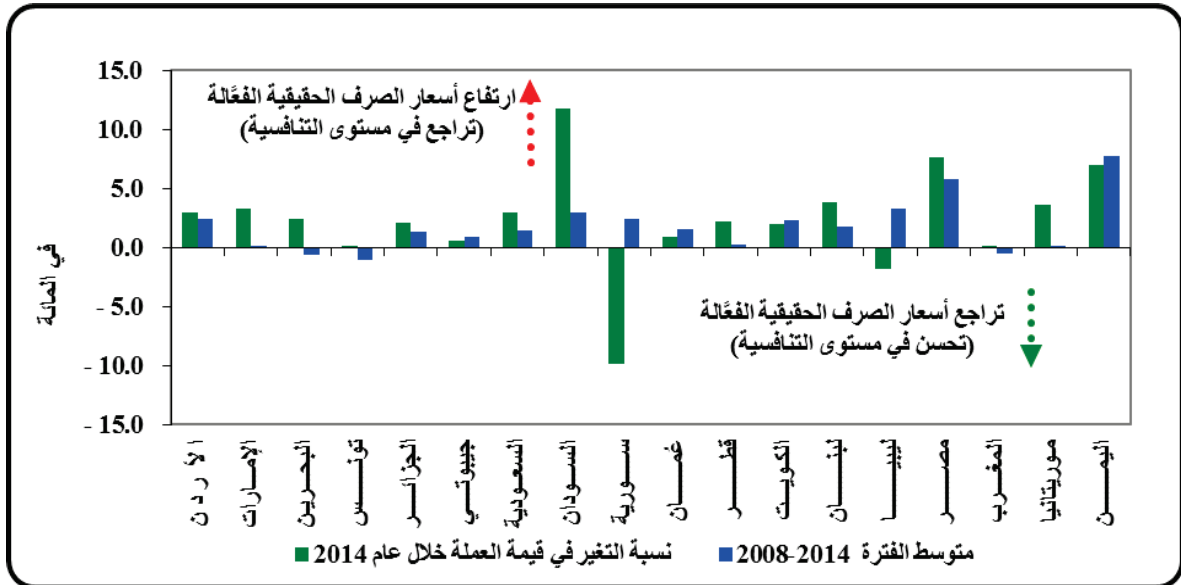
المصدر: الملحق(12/9)

أما فيما يخص اتجاهات مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة Real Effective Exchange Rates، فقد ارتفعت لنحو خمس عشرة دولة عربية (بما يعكس تراجع مستويات تنافسية هذه العملات) خلال عام 2014، وهو ما يعزي أما إلى ارتفاع معدلات التضخم في بعض الدول العربية مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، أو إلى تراجع أسعار الصرف الرسمية لبعض الدول العربية (تحسن قيمة العملة المحلية) أو الأثرين معاً. وقد سجل كل من الجنيه السوداني والجنيه المصري أكبر نسبة ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة بلغت 11.8 في المائة و7.6 في المائة على التوالي. في المقابل تراجع أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة (بما يعكس تحسن مستويات التنافسية) نتيجة تراجع معدلات التضخم مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين أو ارتفاع أسعار الصرف الرسمية (تراجع قيمة العملة المحلية) أو الأثرين معاً لعملتين عربيتين فقط وهما سورية وليبيا بنسبة 9.9 في المائة و1.8 في المائة على التوالي.

أما على مستوى التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة للعملات العربية خلال الفترة (2008-2014) سجلت معظم العملات العربية (أربع عشرة عملة) ارتفاعاً في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة (تراجع مستويات التنافسية). سجل الريال اليمني أعلى ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة للعام الثاني على التوالي بنسبة بلغت 7.8 في المائة، في حين سجلت عملات ثلاث دول عربية تراجعاً في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة (تحسن مستويات التنافسية)،

تصدرها الدينار التونسي بتحسن في التنافسية بنسبة 1.1 في المائة يليه الدينار البحريني والدرهم المغربي بنسبة 0.7 في المائة و 0.6 في المائة على التوالي، الشكل (10)، والملحق (14/9).

الشكل (10): التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعالة لعام 2014 ومتوسط الفترة (2008-2014)



المصدر: الملحق (14/9).